



الجلسة ٦٦٤٤

اللاثنين، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيسة:	السيدة أوغوو (نيجيريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد بانكين
	ألمانيا السيد فيتغ
	البرازيل السيدة فيوتي
	البرتغال السيد كابرال
	البوسنة والهرسك السيد بار باليتش
	جنوب أفريقيا السيد لاهير
	الصين السيد لي باودونغ
	فرنسا السيد بريانس
	غابون السيد ميسون
	كولومبيا السيد أوسوريو
	لبنان السيد عساف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية السيدة شيرد
	الهند السيد كومار
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة [S/2011/670](#)، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي، والبرتغال، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيجيريا والولايات المتحدة الأمريكية.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، ألمانيا، البرازيل، البرتغال، البوسنة والمهرسك، جنوب أفريقيا، الصين، غابون، فرنسا، كولومبيا، لبنان، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٠١٧ (٢٠١١).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الادلاء ببيانات بعد التصويت.

أعطي الكلمة لممثل ألمانيا.

السيد فيتيفغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): ألمانيا صوتت لصالح القرار ٢٠١٧ (٢٠١١) الذي اتخذته هذا المجلس من فوره.

ونحن نقدر مبادرة روسيا الخاصة بتناول هذا الموضوع المهم. إن انتشار جميع الأسلحة والمواد ذات الصلة بكل أنواعها من ليبيا إلى المنطقة يمثل مسألة كبرى لنا جميعاً.

القرار ٢٠١٧ (٢٠١١) يتناول بحق منظومات الدفاع الجوي المحمولة وغيرها من الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة والمواد الكيميائية بجميع أنواعها.

نفهم أن الإشارة الأخيرة تشمل المواد النووية والمواد المشعة، ونعتقد أنه ينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، شأنها شأن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أن تؤدي دوراً أساسياً في هذا المجال. في هذا الصدد، وتعزز ألمانيا تقديم دعماً تقنياً لمهمة المفتشين التابعين لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ليبيا. كما تعمل ألمانيا بشكل وثيق مع شركائها بشأن كيفية تأمين أنظمة الدفاع الجوي المحمولة وغيرها من الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة.

تنص الفقرة ٥ من القرار ٢٠١٧ (٢٠١١) على آلية للإبلاغ عن تقييم المخاطر والتحديات التي يمثلها انتشار جميع الأسلحة والمواد ذات الصلة بجميع أنواعها. ويطلب إلى اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، بمساعدة فريق من الخبراء، تقديم تقرير إلى المجلس في هذا الشأن.

وكما هو معلوم، فإن ألمانيا ترى أنه ينبغي لأفرقة الخبراء المستقلة، من حيث المبدأ، أن تقدم التقارير إلى المجلس مباشرة. إن معظم أفرقة الخبراء التي ينشؤها المجلس، بما فيها

والمجتمع الدولي ككل. ونحن مقتنعون بأن توحيد الجهود في هذا المجال يصب في مصلحة الجميع.

إننا إذ أعددنا هذا القرار، لم نغفل عن أن نضع في الاعتبار الخطر الذي يمثله وقوع الأسلحة الليبية، ولا سيما منظومات الدفاع الجوي المحمولة، في أيدي الجماعات الإرهابية الفاعلة جدا في المنطقة. وهو خطر كبير. وفي ذلك الصدد، فإن الطيران المدني معرض للخطر أيضا. لذلك السبب ينيط القرار بالمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومنظمة الطيران المدني الدولي دورين فاعلين.

نرحب باتخاذ باتخاذ القرار ٢٠١٧ (٢٠١١) بتوافق الآراء.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي.

وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

الفريق المنشأ بموجب القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) والمشار إليه في الفقرة ٥ من قرار اليوم، تقدم التقارير إلى المجلس مباشرة. ومن أجل الحفاظ على استقلالية أفرقة الخبراء، ينبغي ألا يطلب إليها تقديم التقارير من خلال اللجان. وينبغي وينبغي لصناع القرار في المجلس الاستفادة مباشرة من الخبرات المستقلة للأفرقة، دون أن تخضع لدراسة مسبقة من جانب الأجهزة الفرعية. كانت المانيا تجبذ لو أن آلية الإبلاغ بموجب قرار اليوم تتيح المجال لأن يقدم فريق الخبراء التقارير إلى المجلس مباشرة.

السيد بانكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

إن الهدف الأساسي من القرار ٢٠١٧ (٢٠١١)، الذي أعده الاتحاد الروسي واتخذ اليوم هو الحد من انتشار الأسلحة بجميع أنواعها والمعدات ذات الصلة نتيجة للصراع الليبي. ومن المحتمل أن يسبب أي انتهاك للحظر مشاكل في جميع أنحاء المنطقة. وبالطبع يجب على السلطات الليبية أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن هذه المهمة، لكن من الواضح أن التوصل إلى حل فعال يتطلب تعاوننا بناء من جيران ليبيا